الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

الكتابة العامة

الدار البيضاء ،في 18 اكتوبر 1972

جلالة الملك الحسن الثاني

جوابا على الرسالة التي توصلت بها من جلالتكم والمؤرخة في 23 سبتمبر 1972 اتشرف بان ابلغكم ما يأتي :

عقد المجلس الوطني لاطارات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في يوم الاحد 8 اكتوبر سنة 1972 ، اجتماعا تدارس خلاله باهتمام بالغ الرسالة الملكية . وهذا على ضوء المناقشات التي سبق ان اجرتها في نفس الموضوع ، مختلف خلايا وفروع حزبنا طيلة الاسابيع الاخيرة ، تحت اشراف الكتابات الاتحادية للاقاليم .

وقد سجل المجلس فيما يخص المبادرة الملكية الى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، عنصرين اساسيين استرعيا نظر المؤتمرين بوجه خاص :

- الرغبة الملكية في تعيين حكومة على اساس الاجماع الوطني .
- الامل في ان يشارك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في حكومة من هذا القبيل .

وبناء على هذا ، دعت الرسالة الملكية الاتحاد الوطني لاقتراح الوسائل العملية التي تتيسر له معها المشاركة المعروضة .

وان المجلس الوطني للاطارات الاتحادية ، رغبة منه في اغناء اسس الاستشارة بمزيد من الواقعية والضبط ، تدارس في هذا الصدد اولا ، الوضع السياسي العام في البلاد ، آخذا بعين الاعتبار على الخصوص ، خلفيات الحالة الوطنية الراهنة وآفاقها ، ومحللا اسبابها بموضوعية .

وقد قيم المجلس الوطني الوضع العام بجميع معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتأزمة ، فأمكنه ان يقيس عمق المأزق الذي يتخبط فيه الشعب المغربي في الوقت الراهن . ثم وجه النقاش بالتالي ، في روح ايجابية يذكيها شعور عميق بمقتضيات الواجب الوطني ، نحو التماس الحل الصحيح انطلاقا من تقييم صحيح .

والتقييم الصحيح للوضع المغربي الراهن ، في نظر الاتحاد الوطني ، يجب ان ينطلق من تحديد الجذور العميقة للأزمة اولا — وهي جذور متولدة عن اختيارات اساسية فاسدة في الحكم — لا من مجرد الاكتفاء بتحديد بعض مظاهر الازمة فقط ، والا كان الحل فرصة جديدة لتصعيد الازمة في الاخير ، مع غياب الاتجاه نحو الخروج منها بصورة حاسمة .

وفي هذا السبيل يعتبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان الاجماع الوطني ، المشار اليه كدعامة من دعائم العلاج ، لاجل ان يكون على مستوى المهام الكبرى الرامية لاقتلاع جذور الازمة المغربية الراهنة ، يجب ان يكون له اولا محتوى مضبوط وواضح ، والا كان الجهاز الحكومي تجميعيا مفتعلا لشخصيات مغربية لا تجمع بينها — وهي في مستوى تسيير البلاد — أية وحدة في البرنامج ولا في نوع الارتباطات الاجتماعية ، والاقتصادية ولا في المفاهيم . وذلك من شأنه أن يجعل هذا الجهاز قاصرا جدا عن تحقيق اي هدف من الاهداف الكبرى ، التي على تحقيقها يتوقف مع ذلك اخراج المغرب بالسرعة المطلوبة من المأزق الحالي .

اما اذا كان الغرض من حكومة الاجماع الوطني ، هو وضع جهاز موقت للاشراف بسرعة على عملية الانتخابات ، على امل ان تحل اللعبة البرلمانية العادية ، محل الاجماع الوطني بعد ذلك ، فان المجلس الوطني للاطارات الاتحادية ، بعد دراسة دقيقة للموقف ، وبعد تقدير جميع النتائج سواء في الحاضر او المستقبل يجد نفسه مضطرا لان يعبر رسميا عن تحفظاته ازاء كل سياسة من شأنها ان تهبط بطبيعة وابعاد الازمة الخطيرة التي تتخبط فيها البلاد ، الى طبيعة وابعاد مجرد مشكل برلماني ، ان موقفنا لم يتغير كما كان عليه في السنة الماضية ، ابان المذاكرات مع الكتلة ، وبعد حوادث الاضبيرات .

لجميع هذه الاعتبارات والمقتضيات ، يرى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان الازمة المعقدة والمتطورة الآن بشكل حاد وسريع في المغرب ، تتطلب اولا وقبل كل شيء ، جهازا حكوميا مسؤولا وقادرا على الشروع في تطبيق سياسة تغيير جذري للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد ، وسيكون من نتائج المرحلة الاولى

../..

لهذه السياسة ، خلق جو جديد في الحياة الوطنية ، يساعد على تحقيق الشروط الموضوعية والنفسية ، الكفيلة ببعث الثقة من جديد في نفوس الجماهير المغربية ، وتأهيلها اذ ذاك ـ واذ ذاك فقط ـ للقيام بمهامها الانتخابية على اساس صحيح وايجابي .

وهذا يقتضي ان تتأخر الانتخابات موقتا الآن ، الى ان تسير سياسة التغيير الجذري للهياكل الوطنية الحالية ، خطوات الى الامام ، فتأخذ بالتالي طريقا لا رجعة فيه . ويفهم الشعب انه تحرر حقا من رواسب الماضي واساليبه ولن تستطيع اية حكومة ، في نظر حزبنا ، ان تقوم بهذا الدور الا اذا كانت هي وحدها المسؤولة عن برنامجها والقادرة على تنفيذه . تساندها الجماهير المغربية بثقتها ، وانخراطها الواعي ، ومشاركتها الفعالة .

ويرتئي المجلس الوطني للاطارات الاتحادية ان ميثاق الكتلة الوطنية ، المعلن عنه بتاريخ 22 يوليوز سنة 1970 ، باعتباره تعبيرا وطنيا عن طامح الجماهير المغربية ، يصلح لان يكون اطارا للعمل الحكومي ، واداة لتعبئة الحماس الشعبي في مراحل التطبيق واساسا سليما لاشادة نظام ديمقراطي فعلي في المغرب ، ووسيلة لاستعادة بلادنا اعتبارها وسمعتها التقدمية في الخارج .

وفي هذا الاطار ، ولتحقيق هذه الشروط يمكن للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يتحمل مسؤوليته بوضوح ، ويقدم مساهمته في انقاذ المغرب من مأزقه الحالي ، وفتح آفاق جديدة في وجه الجماهير المغربية ، التواقة بكل قواها الى بناء مجتمع افضل .

الدار البيضاء ، 9 رمضان 1392

18 اكتوبر 1972

عبد الله ابراهيم